الأمم المتحدة

A/C.5/74/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
31 January 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس ..... (قبرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

البند 140 من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-20355 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/74/7/Add.13 و A/74/452)

1 - **السيد غوازو** (مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية): عرض التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/74/452)، فقال إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير، بما في ذلك في تشييد المبنى الدائم الجديد H، الذي وصل إلى مستوى السطح، وفي تركيب واجهته الزجاجية. وقد جرى توقيع عقد تجديد المباني التاريخية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، واكتمل التصميم التفصيلي للمبنى E الذي شيد في سبعينيات القرن الماضي.

2 - وذكر أن الموعد المتوخى أصلا لتسليم الطوابق الأولى من المبنى الجديد H قد مدد 10 أسابيع دون أن يؤثر ذلك على الجدول الزمني العام للبرنامج. وقال إن بدء أعمال التجديد أرجئ نتيجة لإضافة مرحلة مدتها ستة أشهر لخدمات ما قبل التشييد إلى ملحق العقد المتعلق بالمباني التاريخية المشيدة في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد أتاح هذا التكييف للأمم المتحدة الحصول على عطاءات تنافسية عالية الجودة، على الرغم من الشواغل المتعلقة بالسوق إزاء الخطر الذي ينطوي عليه العقد بسبب عمر المباني ومعالم التراث ونطاق الأعمال واستمرار مكتب الأمم المتحدة في جنيف في العمل طوال فترة الأعمال. وستطبق تدابير التخفيف للتعجيل بوتيرة إنجاز مراحل العمل التالية، رغم أنه يُتوقع الآن إنجاز أعمال التجديد الكامل في منتصف عام 2024.

3 - وأضاف أن التقرير يتضمن معلومات مستكملة عن تمويل المشروع وتكاليفه ونفقاته. وقد أوصى الأمين العام بأن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن مخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة للمشروع، بما في ذلك لسداد قرض البلد المضيف ابتداء من عام 2020، وبشأن عملة الاعتمادات والأنصبة المقررة، من أجل توفير اليقين فيما يتعلق بالتمويل، بالنظر إلى أن قيمة العقود الرئيسية في المشروع تتجاوز مجمل مبلغ القرض المعفى من الفوائد المقدم من الدولة المضيفة.

4 - ومضى يقول إنه ظل يُسترشد في إدارة الطوارئ بمنهجية تقييم المخاطر الكمية الاحتمالية المستخدمة في المشروع. ووفقا لهذه المنهجية، فإن الميزانية الإجمالية اللازمة لتحقيق مستوى الثقة البالغ نسبة 80 في المائة، المحدد لمشاريع التشييد الخاصة بالأمم المتحدة، التي تتسم بمستوى ثقة بنسبة 80 في المائة بأن المشروع سينجز في حدود الميزانية، تتجاوز الميزانية المعتمدة بمقدار 33,6 مليون فرنك سويسري، أو 4,0 في المائة. ورغم أن هذا التوقع يبعث على القلق، فقد بدأت الحالة في التحسن منذ تعيين المقاول العام لأعمال التجديد. ويجري اتخاذ إجراءات للتخفيف، ولا يزال الأمين العام واثقا من أن المشروع يمكن أن ينجز في حدود الميزانية المعتمدة.

5 - واسترسل قائلا إنه يمكن بطريقة واقعية تحقيق إيراد إجمالي يقدر بمبلغ يتراوح من 80 مليون فرنك سويسري إلى 133 مليون فرنك سويسري من خلال تأجير الأرض المملوكة للأمم المتحدة لأجل طويل. وسوف تُعاد تلك الإيرادات، بعد حسم التكاليف التحضيرية وتكاليف التصريف اللازمة لتحقيق ذلك، إلى الدول الأعضاء في إطار باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية على مدى السنوات الـ 90 إلى 100 المقبلة. وطُلب إلى الجمعية العامة أن تقر تنفيذ استراتيجية رفع القيمة السوقية لأراضي الأمم المتحدة في جنيف، الواردة في تقرير الأمين العام (A/74/452)؛ وأن تأذن بالإنفاق على الأعمال التحضيرية اللازمة لتحقيق أقصى قدر ممكن من تدفق الإيرادات في الأجل الطويل؛ وأن تحيط علما بأن التقدم الذي سيحرز في المستقبل في رفع القيمة السوقية لأراضي الأمم المتحدة في جنيف سيرد بيانه في إطار باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية. وقد قدمت الجمعية العامة دعما واضحا ومتسقا للمشروع؛ ومن شأن الإجراءات الموصى بها المبينة في التقرير (A/74/452) أن تمكن المشروع من الاستمرار على النحو المقرر.

6 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/74/7/Add.13) فقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ بعض أنشطة المشروع، بما في ذلك الإدماج الكامل لاستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل المرنة في المبنى H، وإنجاز أعمال التصميم التقني، وإطلاق المناقصة المتعلقة بتجديد المباني التاريخية. ومع ذلك، تشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء حالات التأخير، والزيادة المتوقعة في التكاليف، مع ما يقابل ذلك من انخفاض في الموارد المقدرة المتاحة للطوارئ، والمخاطر على الجدول الزمني للمشروع وخطة التكاليف المبينة في تقرير الأمين العام (A/74/452). وتوصي اللجنة الاستشارية من ثم بأن تطلب الجمعية

العامة إلى الأمين العام أن يكفل اتخاذ جميع تدابير التخفيف الممكنة لإنجاز المشروع في حدود الموارد المعتمدة.

7 - وفيما يتعلق بهدف تخفيض استهلاك الطاقة في قصر الأمم بنسبة 25 في المائة على الأقل، مقارنة بخط الأساس لعام 2010، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مزيدا من المعلومات عن الهدف المحدث ومنهجية الحساب في تقريره المرحلي المقبل. وثمة حاجة إلى جمع بيانات مرجعية سليمة وموثوقة عن استهلاك الطاقة وتكاليف الطاقة من أجل قياس التحسينات الفعلية التي تتحقق بعد إنجاز المشروع.

8 - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية أوصت بأن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن مخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة وعملتها وبشأن إنشاء حساب خاص متعدد السنوات. وتوصي اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل مزيدا من المعلومات عن التبرع المحتمل والاتفاق الإطاري لتمويل وتشييد مركز جديد للزوار في قصر الأمم.

9 - وقال إن استراتيجية رفع القيمة السوقية للأراضي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/74/452)، تفتقر إلى الوضوح ولا تقدم معلومات كافية لكي تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأنها. وبالنظر إلى نطاق الأعمال التحضيرية المتوخاة ومدتها واحتياجاتها من الموارد، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي المقبل خطةً مفصلة بشأن رفع القيمة السوقية للأراضي المملوكة للأمم المتحدة.

10 - **السيد كتخدا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة ترحب بتقرير الأمين العام (A/74/452). كما ترحب بالتبرعات المقدمة من الحكومات، بما فيها تبرعات الصين، وتشجع الأمين العام على تعزيز جهوده لالتماس تبرعات من الدول الأعضاء الأخرى للمشاريع المنفذة في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

11 - وأوضح أن المجموعة تلاحظ التقدم المحرز في إنجاز مراحل رئيسية في المشروع في مجالات التصميم والمشتريات والتشييد. وعلى الرغم من أن تعديل استراتيجية التعاقد لتشمل مرحلة لخدمات ما قبل التشييد قد أدى إلى الحد من مخاطر التنفيذ، فقد أدى إلى تأخير لمدة ستة أشهر في الجدول الزمني للعقد، مع ما يترتب على ذلك من آثار على التكاليف. ولذلك فإنه لا غنى عن الرصد الدقيق، والإدارة الصارمة للمشاريع، والضوابط الداخلية الفعالة، والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة المخاطر لكفالة إنجاز التشييد في وقته وفي حدود الموارد المعتمدة. وينبغي أيضا تطبيق أفضل الممارسات المحددة من مشاريع التشييد الأخرى.

12 - ومضى يقول إن المجموعة إذ تلاحظ أنه تم الانتهاء من إدخال تغييرات على عقد تشييد المبنى H، بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالإدماج التام لاستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، وإذ تلاحظ ما نتج عن ذلك من تنقيح تصاعدي بمبلغ 4,9 ملايين فرنك سويسري في تقديرات التكاليف المتعلقة بتشييد المبنى الجديد مقارنة بتقديرات التكاليف الواردة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإنها ترى أن استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل والتغييرات الأخرى ينبغي أن تنفذ مع إيلاء الاعتبار الواجب لفعالية المشروع من حيث التكلفة وإنجازه في وقته.

13 - وقال إن المجموعة إذ تلاحظ أن أحد أشد المخاطر التي تهدد المشروع يتمثل في الحاجة المحتملة إلى مرافق مؤقتة لخدمات محددة تقدمها الأمم المتحدة، من أجل ضمان استمرارية تصريف الأعمال، فإنها تطلب احتواء تكاليف أي مرفق مؤقت للمؤتمرات يُبنى لهذا الغرض في الميزانية المعتمدة. وتلاحظ المجموعة أيضاً الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في جنيف لتعزيز الاستدامة والحد من استهلاك الطاقة، بما في ذلك عن طريق تصميم المبنى H ليكون مستوى أدائه معادلا للمعيار المعترف به دوليا المتمثل في الشهادة الذهبية للريادة في مجال التصميم المراعي للبيئة والطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع المجموعة إلى تلقي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن هدف تخفيض استهلاك الطاقة في قصر الأمم بنسبة لا تقل عن 25 في المائة مقارنة بخط الأساس لعام 2010.

14 - وذكر أن الجمعية العامة قررت في قرارها 279/73 ألف العودة إلى مسألتي تحديد مخطط الأنصبة المقررة وتحديد عملة للاعتمادات والأنصبة المقررة في الأجزاء الرئيسية من دورتها الرابعة والسبعين. وبالنظر إلى حجم المشروع وتعقيده، فقد حان الوقت لكي تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن هذه المسألة التي طال أمدها.

15 - ومع أن المجموعة تقدر مزايا استراتيجية رفع القيمة السوقية للأراضي التي تملكها الأمم المتحدة، فإنها تشير إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بفصل الإيرادات المتأتية من رفع القيمة السوقية للأراضي التي تملكها الأمم المتحدة عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، لأن رفع القيمة السوقية للأراضي لا يرتبط بطبيعة مشروع

التشـــييد. ومن ثم، قررت الجمعية العامة، في قراريها 262/72 ألف و 279/73 ألف، أن تدرج الإيرادات المتأتية من رفع قيمة الأراضـــي التي تملكها المنظمة في جنيف في إطار باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية. وتلاحظ المجموعة أن التقدم المحرز في المســتقبل بشــأن رفع القيمة السوقية للأراضي التي تملكها الأمم المتحدة سيبلغ في إطار هذا الباب. واختتم كلامه قائلا إن توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن المشروع ينبغي أن تنفذ تنفيذا كاملا وسريعا.

16 - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الدول الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي دأبت على التسليم بضرورة تجديد قصـر الأمم من أجل معالجة أوجه القصـور الهيكلية وتنفيذ التجديدات اللازمة. ومع اقتراب المشـروع من منتصـف مدته المقررة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في مجالات منها تعزيز تيسيرات الوصول في قصر الأمم، وتنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، وتعزيز الاستدامة، والحد من استهلاك الطاقة.

17 - وقال إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تتيح فرصة لكفالة تلبية جميع المباني في حرم قصـر الأمم لاحتياجات المسـتقبل. ولذلك يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مناقشـــة المراحل التالية من المشـــروع، مع مراعاة تعليقات اللجنة الاســـتشـــارية. وأعرب عن قلق وفده إزاء التأخير في الموعد المقرر لإنجاز المشـــروع حتى عام 2024، وزيادة التكاليف، وانخفاض المخصـــصـــات المرصـــودة للطوارئ. وللتخفيف من مخاطر زيادة التكاليف والحد من المخاطر التي تتعرض لها الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، سيقوم الاتحاد الأوروبي ببحث آليات تمويل بديلة، والتماس توليد إيرادات إيجار إضافية من استضافة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المباني المجددة، ومساءلة الأمانة العامة عن تنفيذ استراتيجية رفع القيمة السوقية للأراضي التي تملكها الأمم المتحدة على النحو المقرر.

18 - وأنهى كلامه قائلا إن الحوكمة الرشيدة والرقابة الداخلية والآليات المستقلة للرقابة الخارجية أمور لازمة لكفالة سير المشروع وفقا للجدول الزمني وفي حدود الميزانية. ويشـــجع الاتحاد الأوروبي التنفيذ الكامل والسريع لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، فضلا عن وضع تدابير للتخفيف من الزيادات في التكاليف والحد من المزيد من المخاطر.

19 - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن اتخاذ الدول الأعضـــاء للقرارات بشـــأن تمويل الخطة، بما في ذلك الجهود المبذولة لتخفيف العبء المالي على الدول بتحديد خيارات التمويل البديلة، يجب أن يقوم على الشفافية والحوكمة الرشيدة. وابتغاء احتواء التكاليف، ينبغي أن تُرصـد للخطة أي إيرادات تتأتى من تأجير ممتلكات الأمم المتحدة في جنيف. وقالت إن الولايات المتحدة تلاحظ آراء وتوصـــيات مجلس مراجعي الحســـابات بشـــأن الجدول الزمني للمشـــروع وإدارة المخاطر به، بما في ذلك إعرابه عن انخفاض الثقة في أن المشـروع سـينجز في حدود الميزانية. وأعربت عن تطلع وفدها إلى معرفة المزيد، في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام، بشـــأن تدابير التخفيف المتخذة لضمان إنجاز المشروع في حدود الميزانية.

20 - وقالت إن الولايات المتحدة تتطلع أيضـاً إلى مناقشـة مسـائل الحوكمة، وإدارة المخاطر، واستخدام الحيز المكاني، وتيسير الوصول، ورفاه الموظفين وإنتاجيتهم أثناء المرحلة الانتقالية ومراحل تنفيذ المشروع، والترتيبات التمويلية من أجل كفالة استمرار الدول الأعضاء في توجيه الخطة.

21 - وقالت إن الجمعية العامة قد أصـــدرت، في قرارها 248/70 ألف، تكليفا بتنفيذ اســـتراتيجيات الاســـتخدام المرن لأماكن العمل في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وإن وفدها يسره أن المبنى H سيوفر بيئة أماكن العمل المرنة خلال فترة إشغال المبنى بصورة مؤقتة وخلال إشـغاله النهائي. وأضـافت أن الولايات المتحدة ترحب أيضـاً بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب خدمات الدعم المركزية لاســتخدام الحيز بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، وتتطلع إلى معرفة المزيد عن خطتي الأمين العام وفريق الخطة الاســـتراتيجية لحفظ التراث لتحديد سبل تحديث قصـر الأمم لتوفير أماكن عمل مرنة أحدث وأكبر سـعة. وشـددت على ضـرورة إدارة الموارد المخصـصـة للخطة بشـفافية وفعالية، وضـرورة إنجاز المشـروع في الموعد المحدد وفي حدود الميزانية.

22 - **السـيد فيلاسـكيز كاسـتيو** (المكسـيك): قال إن الأمم المتحدة قد شرعت في عملية تغيير وستحتاج إلى تعظيم أوجه الكفاءة في جميع مجالات العمل وجميع المكاتب. وتنطوي الخطة الاســـتراتيجية لحفظ التراث على تحد مزدوج هو الحفاظ على مباني قصـــر الأمم التاريخية وتوفير القدرات اللازمة لتحقيق الأداء الأمثل لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والمساعي التي تقتضـي التزاما بتحسين الكفاءة واستيعاب

الجميع والاستدامة البيئية، فضلا عن احترام المبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن السلامة وتيسير الوصول والابتكار.

23 - وقال إنه في حين تسلم المكسيك بالتقدم الكبير المحرز، فإنها تتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة التصدي للمخاطر المرتبطة بالخطة من خلال إدارة وتنسيق فعالَيْن لضمان الالتزام بالجداول الزمنية والمبالغ الموافق عليها في الجدول الزمني للأعمال. وترحب المكسيك أيضا بتنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، لأنها تعكس تحديث ممارسات العمل ونظم العمل الذكية. كما ترحب بالتوزيع العادل لأماكن العمل وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق إدارة تتسم بالحداثة والدينامية والكفاءة. وقال إنه يجب أيضاً ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والاستخدام المستدام للطاقة. وفي حين كان الدعم المستمر من حكومة سويسرا كان مفيدا في التقدم المحرز حتى الآن، فإنه يجب الوفاء بالتزامات التمويل للمشروع. ولذا يجب على اللجنة الخامسة أن تتوصل في الدورة الحالية إلى اتفاق بشأن المخطط وبشأن عملة الاعتمادات والأنصبة المقررة.

24 - **السيد لوبر** (سويسرا): أشار إلى أنه من المتوقع أن يبدأ على مراحل تسليم وشغل الطوابق المكتملة من المبنى H في ربيع عام 2020، وأثنى على الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة في جنيف وفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لما أحرز من تقدم.

25 - وقال إن سويسرا تلاحظ التأخير الطفيف في الموعد المقرر لإنجاز المشروع نتيجة تكييف ضروري لاستراتيجية التعاقد لتجديد المباني التاريخية، مما سيؤدي إلى تخفيض جدير بالترحيب في مخاطر التنفيذ. وأعرب عن ترحيب وفده أيضاً بالإنشاء المزمع لبنية تحتية مؤقتة من أجل كفالة استمرارية أنشطة عقد الاجتماعات طوال فترة أعمال التجديد. ولكن مع دخول المنظمة في عقود أطول أجلا على نحو متزايد لإنجاز هذا العمل، يجب على الدول الأعضاء أن تتصدى لمسألة استمرار عدم التيقن من الترتيبات المالية للمشروع، ويجب على الأمين العام أن يكفل تنفيذه ضمن الحدود القصوى للميزانية والنطاق والجدول الزمني التي تعتمدها الدول الأعضاء.

26 - وأردف قائلا إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تمثل استثمارا مهما في منظمة سمتها الفعالية والاستدامة، تقوم على احترام الناس والبيئة والموارد المالية. وأشار إلى أن مستويات الإنتاجية والرفاه والكفاءة ستتحسن نتيجة لتحديث البنية التحتية المتقادمة، وأن الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة ستزال.

27 - ومضى يقول إن سويسرا، بوصفها البلد المضيف، تدعم الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث من خلال قرض بدون فائدة قدره 400 مليون فرنك سويسري. ويتوقع أن يتم بحلول 13 كانون الأول/ديسمبر 2019 صرف أكثر من نصف الجزء المخصص من القرض لأعمال التشييد، وأن يبدأ سداد ذلك الجزء على مدى 50 سنة في عام 2020، وهو العام الأول لشغل المبنى الجديد. وشكر الدول الأعضاء على التزامها باتخاذ قرارات، خلال المفاوضات المقبلة، بسداد القرض إلى سويسرا بالكامل وفي الوقت المحدد.

البند 140 من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية *(تابع)* (A/74/64 و A/74/558)

28 - **السيدة تانابالاسينغام** (مكتب إدارة الموارد البشرية): عرضت بالنيابة عن الأمين العام المساعد للموارد البشرية تقرير الأمين العام عن ممارسات الأمين العام المتبعة في المسائل التأديبية وحالات السلوك الجنائي المحتمل، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (A/74/64)، فقالت إن التقرير يقدم لمحة عامة عن الإطار الإداري الذي ينظم المسائل التأديبية، بما في ذلك الأمر الإداري بشأن السلوك غير المرضي والتحقيقات والإجراءات التأديبية (ST/AI/2017/1). كما يتضمن التقرير موجزات للقضايا التي فرضت فيها تدابير تأديبية، والتي تبين الاعتبارات التي أخذها الأمين العام في الحسبان عند إعداد المخططات التنظيمية 1. وقد تم الحرص على ضمان ألا تنتهك المعلومات المقدمة حق المعنيين من موظفين وموظفات في السرية.

29 - وقالت إن التقرير يتضمن بالإضافة إلى ذلك إحصاءات عن عدد وأنواع الحالات التي تلقاها مكتب إدارة الموارد البشرية، وعدد القضايا المنجزة، والبت في تلك القضايا. كما يتضمن التقرير معلومات عن طول الفترة الزمنية التي استغرقها البت في القضايا، بالإشارة إلى جهة التحقيق؛ وعدد حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تم تلقيها والبت فيها في الفترة المشمولة بهذا التقرير السنوي والفترات المشمولة بالتقارير السنوية الأربعة السابقة؛ وعن نتائج الطعون في التدابير التأديبية المفروضة منذ بدء العمل في عام 2009 بنظام العدل الداخلي الجديد. وعلاوةً على ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن عدد القضايا التي ثبت فيها سوء السلوك أو السلوك الإجرامي والتي أحيلت إلى الدول الأعضاء. وفي حين أن المساواة في المعاملة والاتساق هما من الاعتبارات الرئيسية في تحديد التدابير

التأديبية المناسبة، يتم البت في كل قضية بناء على حيثياتها، مع مراعاة خصوصياتها، بما في ذلك أي ظروف مشددة أو مخففة.

30 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/74/558)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تشجع الجمعية العامة جهات التحقيق في سوء السلوك المدعى على الإسراع في الفصل في القضايا. واللجنة الاستشارية على ثقة أيضا من أنه ستبذل جهود للحد من تراكم الطعون في الجزاءات التأديبية، التي تضاعفت منذ عام 2015، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن ذلك في تقريره المقبل.

31 - وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ الجهود المبذولة لتعزيز المساءلة في مختلف المجالات المتعلقة بالسلوك، بما في ذلك تحديث التوجيهات السياساتية والعمليات الجارية لتعزيز قدرات التحقيق. وهي على ثقة بأن الجهود ستستمر من أجل تحسين الوعي والإسراع في التحقيق في الادعاءات ومعالجتها بما يكفل المساءلة في الحالات التي يثبت فيها سوء السلوك.

32 - **السيد كتخدا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن إدارة الموارد البشرية تتسم بالأولوية بالنسبة للمجموعة. ولذلك فإن من دواعي القلق أن التقارير المطلوبة في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال لم تصدر بعد، مما يعوق عمل اللجنة الخامسة.

33 - وذكر أن الوفاء بولايات المنظمة يتوقف على نوعية موظفيها، وتوافر الموارد، ووجود بيئة عمل تتسم بالإنصاف والشفافية والمساءلة والاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. ولهذا الغرض، من الضروري وجود إطار تأديبي موثوق به. وقال إن المجموعة تؤكد من جديد أحكام قرار الجمعية العامة 287/59 وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير سنوية عن الإجراءات المتخذة في حالات ثبوت سوء سلوك و/أو سلوك جنائي.

34 - وأضاف قائلا إن تضاعف عدد الطعون في الجزاءات التأديبية التي لا تزال قيد النظر منذ عام 2015 أمر يدعو إلى القلق وينبغي التصدي له على وجه السرعة. وترحب المجموعة بالجهود المبذولة لتعزيز المساءلة في مختلف المجالات المتصلة بالسلوك، بما في ذلك تحديث التوجيهات السياساتية والعمليات الجارية لتعزيز قدرات التحقيق، وهي على ثقة بأن الجهود ستستمر من أجل تحسين الوعي والإسراع في التحقيق في الادعاءات ومعالجتها بما يكفل المساءلة في الحالات التي يثبت فيها سوء السلوك.

رُفعت الجلسة الساعة 10:45.